جامعة محمد لمين دباغين -سطيف2

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس قضايا السياسة العالمية المعاصرة———— ماستر2 علاقات دولية

الأستاذة : د بركان إكرام email : paxikramika@hotmail.com

السنة الجامعية 2024 / 2023

يمنع منعا باتا نسخ أو استخدام هذه المحاضرة دون علم وموافقة مسبقة من طرف استاذ المقياس وأي تجاوز يعتبر سرقة علمية يعرض صاحبه للمتابعة القانونية.

ملاحظة: نظرا للتفصيل في دروس مقياس قضايا السياسة العالمية يرجى من الطلبة فهم الدروس واستكشاف أهم الروابط التي تجمع بين القضية والأخرى، والاستغناء عن الحفظ الحرفي

درس حول الهجرة و اللجوء

ذاعت ظاهرة الهجرة الدولية في العقود الأخيرة بشكل ملفت سواء من حيث توسع نطاقها أو من خلال التعاطي الاعلامي والأكاديمي معها. وبالرغم من كونها ظاهرة قديمة ترجع الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ،إلا أن تجدد الاهتمام بها وضعها على رأس أجندة التهديدات الدولية الجديدة لارتباطها المباشر بالارهاب والجريمة المنظمة.

يحاول هذا الدرس التطرق إلى مفهوم الهجرة الدولية، عبر التطرق إلى سياقها التاريخي وكذى محاولة إبراز وجوهها المتعددة سواء الطوعية منها أو القصرية، الشرعية أو السرية باعتبارها مسعى يرتبط بجهود وسياسات التنمية والأمن والاستقرار.

المقدمة :

يواصل النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان والتغير البيئي والكوارث الطبيعية في توسيع رقعة النزوح في جميع أنحاء العالم. إذ نزح حوالي 65 مليون شخص قسراً في جميع أنحاء العالم بسبب النزاع أو الاضطهاد، بما في ذلك أكثر من 21 مليون لاجئ معروف، وحوالي 41 مليون نازح داخل بلدانهم .و في غياب إمكانات أكثر أمناً لطلب اللجوء في بلد آخر، يلجأ العديد من النازحين إلى الهجرة غير الشرعية.

لقد أدى تزايد وتعقيد تنقلات السكان في جميع أنحاء العالم إلى مضاعفة نقاط التقاطع بين حماية اللاجئين والهجرة الدولية. قد تشكل التنقلات المختلطة، والتي يتنقل من خلالها الأشخاص الذين لديهم دوافع مختلفة للتنقل مع بعضهم البعض باستخدام نفس الطرق ووسائل النقل، أو الاستعانة بخدمات نفس المهربين، تحديات أمام الدول، فضلاً عن المخاطر المتوقعة على الأفراد المسافرين دون الوثائق المطلوبة مما يعرض الأفراد للاستغلال وسوء المعاملة من جانب لمهربين و المتجرين بالأشخاص أو يعرض حياتهم للخطر. و يواجه العديد من الأشخاص الذين يسافرون بطريقة غير شرعية جملة من الاحتياجات الخاصة التي تتطلب الاهتمام العاجل.

مما يجعل من قضية الهجرة الدولية بشكل عام والهجرة غير الشرعية بشكل خاص تحوز على اهتمام اعلامي (سياسي) وأكاديمي واسعين ، وهذا لتعدد تحليل الظاهرة وتباين الأطروحات النظرية والمعرفية من جهة، ونظرا لآثارها السلبية على الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الأمنية وصحية من جهة أخرى.

I - الأصول النظرية للهجرة

من خلال مراجعة الأدبيات الخاصة بالهجرة الخارجية نجد عدة نظريات ونماذج وأطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات شاملة تفسر لنا حركة السكان، سواء مختصين في علم الاقتصاد أو علم الاجتماع أو غيرها من أهل الاختصاص، ومن بين هذه النظريات :

النظرية الاقتصادية : إن النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة عديدة وتتطرق لتفسير الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل، ويعد أرنست رافينستين Raffinistine Arnist صاحب أول نظرية في تفسير الهجرة من خلال وضعه لقوانين الهجرة في مقال "قوانين الهجرة"" حيث استنتج من خلال تحليله لبيانات تعداد السكان بأن الهجرة خاضعة لعوامل دفع والجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة والفقر الأفراد إلى ترك أوطانهم وانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية .أما النظرية النيوكالسيكية" تورادو " 1919 فقد فسرت الهجرة في إطار علاقة العرض والطلب بالسوق مع وضع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل وتطور الإقتصادي، حيث تدفع الفوارق في الأجور إلى إنتقال المهاجرين من مناطق ذات أجور متدنية إلى مناطق ذات أجور مرتفعة من أجل زيادة الدخل . ومن جانب آخر تناولت ساسكيا ساسن1911 (Sacin Saskia) في تفسيرها للهجرة الخارجية أن هذه الأخيرة نتاج لنظام الر أسمالي وأن نماذج الهجرة تميل إلى تقسيم العالم إلى مركز دول غنية ومحيط دول فقيرة، كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الغنية إلى احداث مشكلات هيكلية في الدول النامية مما يشجع على الهجرة، وفي هذا السياق تعد الهجرة ليست فقط نتيجة لإنتاج القوى ولطلب العمل في الدول الصناعية.

النظرية السوسيولوجية تدرس أثر وفود المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة من المشاكل التي يخلقها عدم الإدماج، وهو اتجاه نظري يهتم بدراسة ووصف الوضع الذي يعيشه الشباب المهاجر، إذ أن هذه النظرية تهتم بجوانب الاجتماعية والثقافية للمهاجرين، إنا لظروف الاجتماعية غير المتجانسة كلها عوامل تؤدي إلى دافعية إلى الهجرة الأفراد من أجل البحث عن حياة أفضل.

النظرية عوامل طرد والجذب إن نظرية الجذب والطرد من أبرز النظريات المفسرة للهجرة وقد حددت الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين، وقدم دونالد بوج نموذج نظري لتفسير ظاهرة الهجرة على أساس عملية الطرد والجذب إذ يرى هناك مراحل متلاحقة في عملية الهجرة تبدأ بالانتقال ثم الإستقرار في المكان الجديد، تعد المناطق الأكثر جذبا للمهاجرين هي المناطق التي يكون فيها نمو الإقتصادي والصناعي مزدهر . وتتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر والاضطهاد والعزلة الإجتماعية، أما عوامل الطرد القوية تتمثل في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، أما عوامل جذب فهي الثروات الموجودة في الدول الشمال التي تجذب السكان الفقراء من الدول الجنوب.

نظرية التبعية إن نظرية التبعية هي قائمة على اعتبارها بأن دول المحيط تابعة لدول المركز وتربطهما علاقة غير متكافئة، حيث تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط تكون نتيجة عدم المساواة في الأجور ومستويات

المعيشة الموجودة بين الأفراد دول المركز والمحيط، وفي هذا الصدد تعتبر الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط لدول المركز.

مدخل مفاهيمي للهجرة :

إن النزوح القسري بسبب النزاع والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية والنظم البيئية المهينة أمر واقع بالنسبة لملايين الناس في جميع أنحاء العالم ممن يفرون من منازلهم بحثًا عن الأمن. خلال السنوات القليلة الماضية، حدثت عمليات نزوح كبيرة للسكان جّراء النزاع والعنف الشديد وعدم الاستقرار السياسي الشديد في عدة مناطق من العالم . ومن بين الأشخاص المتضررين بالنزوح، **"اللاجئ"** وبحكم تعريفه هو **"شخص أجبر على الفرار من بلده/بلدها بسبب خوف مبرر من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو رأي سياسي. "النازحون داخلًيا" لم يعبروا حدود بلدهم ولكنهم قد يجدون أنفسهم في موضع ضعف" .**

- **تعريف الهجرة :**

الهجرة حسب تعريف الأمم المتحدة هي انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى وتكون عادة مصاحبة تغير محل الاقامة ولو لفترة محدودة . وعليه فالهجرة هي عمليه انتقال أو تغيير الفرد أو الجماعة من منطقة اعتادوا على الاقامة فيها إلى منطقة أخرى سواء داخل البلد الواحد أو منطقة أخرى خارج حدود البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم وإنما باضطرارهم إلى ذلك.

وبناء على التعريفات السابقة يبدو أن كلمة migration تستعمل عادة للاشارة الى جميع التحركات المكانية مع افتراض ضمني بأنه سيترتب تغيير في الاقامة أو المسكن. ويطلق على المعنى الأول emigration (المهاجرة) من وجهة نظر الدولة التي خرج منها المهاجرون و immigration (الوفود) من وجهة نظر الدول التي تستقبلهم.

وهناك نوعان من العوامل المؤثرة في الهجرة:

1- عوامل دفع دفعت المواطنين إلى الهجرة والاستقرار في الخارج .

2- عوامل جذب كانت بمثابة المغناطيس الذي يجذب المهاجرين إلى مناطق معينة.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل حقا الانسان حر في الهجرة والاستيطان في الخارج دون قيد؟

إن المبدأ على الرغم من مثاليته يبدو بعيد عن التطبيق العالمي ،وذلك أن العالم في القرن الحالي تسوده مؤشرات سياسية واجتماعية ذات طابع قومي تحول دون تطبيق مبدأ حرية الهجرة التي نادى بها القانون الدولي . كما أن التطبيقات التي أتمت بها العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية انحرفت عن المبدأ الكلاسيكي لحرية التجارة التي تسير جنبا الى جنب مع حرية الهجرة والذي ساد طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.ومن ثمة أصبحت الهجرة الدولية في القرن العشرين كالتجارة الدولية خاضعة لإجراءات وقوانين تحول دون سهولة انتقال الأفراد من دولة لأخرى.

والأساس العلمي في وجود اجراءات وتنظيمات التي تحول دون حرية هجرة الأفراد هو بالطبع وحدة الأمة وتماسكها الاجتماعي والاقتصادي، حيث يجب تقديم مصالح ورغبات المواطنين الذين يعيشون داخل حدودها على مصالح الآخرين(الأجانب)الذين يريدون الانتقال إليها.

أنواع الهجرة :

هناك العديد من أنواع الهجرة نذكر ما يلي:

الهجرة الداخلية: قد تكون من الريف إلى الحظر ،وهي في العموم الانتقال من منطقة إلى أخرى في نفس الدولة.

الهجرة القسرية: وهي التي يكون فيها الواطن مجبرا على الهجرة بدون ارادته.

الهجرة المقيدة: ومن أمثلتها نظام النفي (نفي الليبيين الى الجزر الايطالية خلال الاحتلال الايطالي.

الهجرة الفردية : كأن تتم طواعية باختيار الفرد تحت تأثير دافع معين قد يكون اقتصاديا أو اجتماعيا او ثقافيا أو سياسيا ...

الهجرة الدولية: وهي أن يهاجر خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى.

الهجرة غير الشرعية: وتعني توافد الأشخاص والمهاجرين بطريقة سرية مخالفة للقوانين الدولية الخاصة بالهجرة والعبور بين الدول ، حيث يتطلب الأمر وجود وثيقة رسمية لمعرفة الوافد والسماح له بالعبور والاقامة.ويحرك مثل هذا النوع من الهجرات مخاوف الأوساط السياسية و الأكاديمية في حال استمرارها وذلك لتأثيرها سلبا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقد دفعت بعض الأحداث، مثل الربيع العربي في شمال إفريقيا والحروب الأهلية في إفريقيا والشرق الأوسط، الكثير من الناس للهجرة بحثا عن حياة أكثر استقرارا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ولمّا كانت القارة الأوروبية الملاذ الأقرب للمهاجرين وطالبي اللجوء من الناحية الجغرافية، تحولت دول أوروبا الشمالية على وجه التحديد إلى دول مقصد مفضل للمهاجرين وطالبي اللجوء، فمنذ عام 2011 ، ظل عدد طالبي اللجوء في أوروبا في ازدياد مستمر، بحيث بلغ ذروته سنة 2015 ، بالإضافة إلى الأعداد الهائلة التي تصل الحدود البرية والبحرية لدول الاتحاد الأوروبي من المهاجرين غير الشرعيين.هذا الوضع الجديد بات يشكل تحديات كبيرة لدول الاتحاد الأوروبي خاصة على المستوى الأمني،وهو الأمر الذي دفعها إلى تبني سياسات لإدارة الهجرة الدولية لغرض احتواءها والحد منها.

تعتبر الهجرة السرية من الظواهر التي يشهدها المجتمع الدولي خاصة الأوروبي منه ، وعليه فإن دراسة هذه المشكلة لم تكن وليدة لصدفة وإنما بسبب تزايد وسرعة انتشار هذه الظاهرة وارتباطها بمشكلات اجتماعية وسياسية وانسانية ، اضافة إلى أنها أخذت بعدا أمنيا وصحيا في الآونة الأخيرة.

أسباب الهجرة:

مع استمرار مشكلة اللجوء والنزوح الجماعي ، أثبتت محاولات فصل عامل محدد عن الأسباب المتعددة للأزمات التي تولد تحركات المهاجرين واللاجئين أنها شاقة منهجيا وعقيمة من الناحية التحليلية. وعليه يفضل الكثير من المفكرين عدم مناقشتها منفردة وذلك للتداخل الكبير بين أسبابها التي تتراوح بين الحروب والصراعات إلى التغير المناخي وضعف الموارد الطبيعية ، مرورا بالفشل الحكومات ، والتنوع العرقي ، وصولا إلى الآثار السلبية للاقتصاد العالمي والفقر. وفيما يلي أهم ثلاث أسباب :

-**الصراعات والحروب:** إن الصراعات السياسية والحروب وعدم الاستقرار الأمني في البلد يؤدي إلى هجرة سكانها، ففي ظل المستويات المتصاعدة من الصراعات العنيفة يُجبر الملايين على الفرار، أو النزوح في مناطق أكثر أمانًا.بدون الاستجابات العاجلة على نطاق واسع التي تقلل من الضعف في المجتمعات والبلدان التي تواجه أسوأ الآثار ، سنشهد المزيد من الصراع والمزيد من النزوح والمزيد من المعاناة.

-**الحكومات الفاشلة:** إن مرونة الدولة في مواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية والبيئية تلعب دورًا محوريًا في الدفع نحو الهجرة واللجوء بالتالي فمستويات التنمية الاقتصادية ونوع النظام ومدى استقراره هي عوامل تنبؤية قوية للنزوح واللجوء وعليه ، فقد تم التنبؤ بأن مستويات الهجرة من المرجح أن تحدث في الدول الأقل نموًا وضعيفة الحكم .

- **الفقر:** لا تقتصر ظاهرة الفقر على نطاق الدخل وعدم القدرة على تامين الحد الأدنى من الغذاء والمأوى والملبس بل امتدت لتشمل تعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية وعند غياب كل هذا بدأ الفرد بتفكير في تحسين وضعيته الاقتصادية من خلال ظاهرة الهجرة ، حيث أن البحث عن عمل أفضل من العمل السابق وتحسين المستوى المعيشي هو الهدف والسبب الرئيسي للهجرة من الدول الأم الى دول اخرى.

-**تغير المناخ :** يساهم تغير المناخ في زيادة مستويات الهجرة، غير أن هذا يحدث غالبًا على طول مسارات غير مباشرة. إنه يجعل معظم الفئات الضعيفة أكثر ضعفاً، حيث تشهد المناطق الهشة زيادة في انعدام الأمن الغذائي والتنافس على الموارد - لا سيما المياه، وعندما يقترن بأزمات كوكبية أخرى مثل تدهور الأراضي والاستغلال المفرط للبيئة، يمكن لتغير المناخ أن يجعل الوضع صعبا لدرجة لا يمكن تحملها. يمكن القول أن 90 % من المهاجرين واللاجئين في العالم ينحدرون من بلدان متأثرة بالفعل بحالة الطوارئ المناخية و/ أو لديها قدرة أقل على التكيف مع بيئة معادية بشكل متزايد.

- الاشكالات التي يثيرها ملف الهجرة غير الشرعية:

1-الإشكالات الاجتماعية والانسانية :

يؤكد علماء الاجتماع أن الهجرة بأنواعها ترتبط بكثير من المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأمنية ،والتي تنجم عن زيادة أعداد المهاجرين في كافة مجالات الاستثمار من ناجية وفي حجم الخدمات الاجتماعية و التعليم والصحة ومرافق الاسكان والاقامة،ونظرا للتزايد المطرد تظهر مشكلات أخرى مثل انتشار الجريمة، تفشي بعض الأمراض التي يحملها المهاجرين غير الشرعيين، كما تؤدي الهجرة الى حدوث أنواع مختلفة من الانحرافات والصراعات نتيجة سوء تكيف المهاجرين مع النسق الثقافي والحضري مع العادات والتقاليد والأعراف والقيم السائدة في المجتمع الجديد.

وفي هذا السياق يمكن طرح بعض الأمثلة:

- يصبح الأشخاص القادمين بطريقة غير شرعية مصدر ازعاج لا يحتاج اليهم المجتمع،فلا يوجد لهم عمل أو سكن،ما يعني أنهم أصبحوا مصدر مشاكل اجتماعية تسبب في خلل للمجتمع.
- كما يمكن للمهاجرين غير الشرعيين أن يصبحوا مصدر تهديد للهوية المجتمعية،خاصة مع تكوين المهاجرين الجدد لجماعات تحافظ على لغتها وعاداتها(من غذاء وملبس) وتقاليدها ومعتقداتها. ارتباط المهاجرين غير الشرعيين بجرائم كالجريمة المنظمة والاتجار بالبشر لغرض الاستغلال الجنسي الذي مثل 56% ثم الاستغلال للعمل الذي مثل 26 %يليه التسول القصر والمتاجرة بالأعضاء بنسبة 18 % .
- كراهية الأجانب والتمييز ضد المهاجرين، لدرجة اتهامهم بالمساهمة في تفشي وباء كورونا .
- إضافة إلى أن زيادة معدلات الهجرة الى الدول الأوروبية قد يؤدي إلى تحول واضح في التركيبة السكانية واتساع دائرة التباين بين الوافدين والسكان الأصليين.

ويحتمل أن يحمل المهاجرون تراثا ثقافيا مغايرا ومناقضا بل ومهددا في بعض الأحيان للثقافة الموجودة . مما يترتب عنه سياسات وقائية قد تصل في بعض الأحيان إلى منع ممارسة شعائرهم او محاربة معتقداتهم الدينية كما هو حادث في فرنسا من منع الحجاب في المؤسسات الرسمية ،وغلق دور العبادة في بعض المدن، وتعليق الذبح الحلال ... ما يجعل هذا الشق من الجوانب الدقيقة للغاية لأنها تتعلق بوضعية الأديان والأقليات ومسائل حقوق الانسان، وحركة السكان وغيرها من المواضيع التي تحمل بطبيعتها اختلافات في الفهم والتطبيق.

الجدير بالذكر أن ظاهرة الهجرة السرية تؤثر أيضا على مصداقية قضية حقوق الانسان التي تدعو لها الدول الأوروبية ودول الشمال بصفة عامة و ترهن المنظمات الدولية معونتها على دول الجنوب ،على احترام هذه الأخيرة حقوق مواطنيها،إلا أن ما يحدث للمهاجرين السريين من انتهاك لأبسط حقوق الانسان،وهو الحق في الحياة يفضح ازدواجية المعايير الدولية في تطبيق هذه الظاهرة وممارسة الانتقائية في الدفاع عنها.

2-الاشكالات الأمنية :

إن الاخلال بالأمن في أي دولة يتعدى بالضرورة الى الاخلال باستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقدرتها العسكرية مما يؤثر على جهودها من أجل الاستقرار والتنمية.وعليه فإن من الآثار الأمنية والسياسية التي تخلفها الهجرة غير الشرعية ما يهدد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي .

قد شكلت أحداث 11 سبتمبر نقطة تحول كبيرة للغاية على الساحة الدولية، لأن التهديدات الجديدة للسلم والاستقرار العالميين أصبحت معروفة، لذا واجهت الدول مشاكل من نوع مختلف مثل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار والتي ترتبط كلها بالهجرة، وفي ظل عجز الدول على إدارة تدفقات الهجرة، لاسيما من حيث الإطار القانوني، بقيت أمننة الهجرة هي الخيار الوحيد للتعامل مع الوضع، لأنها ليست مكلّفة من الناحية الاقتصادية، ولكنها مكلّفة لحياة المهاجرين وحقوقهم وحرياتهم الأساسية، ونظرا لعدم وجود أي هيئة تفرض هذا الإطار على مستوى العالم، تميل الدول إلى اختيار الخيار الأسهل بتكاليف مالية أقل لأن إدارة الهجرة تدخل في صميم سيادة الدول. خالد كوسر"، بأن تصاعد التأكيد على فكرة الهجرة باعتبارها تهديدا للأمن القومي في السنوات الأخيرة، يعود إلى الزيادة السريعة في عدد المهاجرين الدوليين وخاصة غير النظاميين، بالإضافة إلى عوامل أخرى قد تزيد من حدة هذا التهديد، مثل عندما تكون الهجرة غير القانونية واسعة النطاق أو تحدث خلال فترات الركود، فتصوّر ارتباط الهجرة بالإرهاب والجريمة المنظمة والتهديدات الصحية هي في صميم تصوّر الهجرة غير النظامية على أنها تهديد أمني، كما يمكن أيضا أن يُنظر إلى الهجرة على أنها تهدد النسيج الاجتماعي والاقتصادي لبلدان المقصد، على سبيل المثال، من خلال زيادة البطالة ، فتوسع مفهوم الأمن حول الهجرة من ظاهرة اجتماعية إلى مسألة أمنية مهددة للأمن القومي للدول.

3-الاشكالات الصحية :

للهجرة أثار صحية يحملها المهاجر خلال هجرته حيث أن منهم مصابين بأمراض معدية، ومنهم من أصابهم المرض خلال الرحلة ومنهم أيضا من يحمل أمراض معدية وخطيرة وسهلة الانتشار، فإذا كان أحد المهاجرين مصاب فهو يشكل خطر على المجتمع الذين يقطن فيه، إضافة إلى أن المهاجرين لا تتوفر لديهم الإمكانيات من نفقات العلاج، وغالبيتهم لا يدخلون في مضلة التأمين الصحي.

وينبغي الاشارة هنا أن الدول الأوروبية لم تسلم من الهجرة غير الشرعية حتى مع تفشي جائحة كورونا والذي إن خفض نوعا ما من مسار التنقلات إلى أوروبا بشقها الشرعي وغير الشرعي،غير أن ذلك أخذ منحى تصاعديا في النصف الثاني من 2020 بعد أن انخفض خلال بداية الجائحة الى أدنى مستوياته منذ عقدين من الزمن.

فقد وجد المهاجرون في الظروف التي خلفتها كورونا أسبابا كافية للهجرة خاصة وأن القارة منشغلة بالوباء ما يعني أن البعد الأمنى قد تراجع في وقت من الأوقات لصالح البعد الصحي أثناء فترة الجائحة . فقد كان البعد الصحي من أهم الأبعاد التي أخذتها الدول الأوروبية بعين الاعتبار ،وهذا تخوفا من انتشاره وزيادة

العدوى،أو دخول سلالات جديدة مثل السلالة البريطانية أو النيجيرية أواخر 2021،والدلتا وأومكرون أواخر 2021.

ومن الأسباب التي دفعت المهاجرين إلى الهجرة في ظل جائحة كورونا نجد:

- **أسباب أو دو افع اجتماعية ونفسية :** وهي الرغبة في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي خاصة مع تأزم الأوضاع المعيشية التي زادتها كورونا تعقيدا.
- **أسباب أو دو افع اقتصادية:** لقد ألقت الجائحة بظلالها اقتصاديا ليس فقط في دول الجنوب بل والعالم أجمع ،فقد انتجت سياسة الاغلاق الكلي وفرض الحجر الصحي منذ 2020 ركود عالمي هو الأشد منذ الحرب العالمية الثانية، تبعه انكماش في الاقتصاديات المتقدمة فاق 7%، في حين شهدت أغلب اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية حالات ركود اقتصادي اعمق ما أدى الى فشل امتصاص قوة الصدمات الاقتصادية الناجمة عن كورونا. هذا وقد فاقمت الجائحة من البطالة التي تضاف نسبتها إلى المستويات المرتفعة لها أصلا قبل الجائحة.
- **عدم الاستقرار السياسي والأمني:** حيث يدفع تدهور الأوضاع السياسية و الأمنية للأفراد إلى البحث عن وضع أمني وسياسي آمن، ولا يمكن انكار أن الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها الجزائر مثلا عقب خلع الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة ومسار الحراك الشعبي ،قد أثرت سلبا على الشباب الجزائري الذي فقد الأمل في حياة كريمة ،وفي نظام يكفل العدالة والمساواة للجميع.

يبقى القول أن تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى القارة الأوروبية تأثر تأثيرا عميقا بالتركيب السياسي لبلدانهم الذي يتسم بشكل عام، بالظلم التاريخي و بالطابع القمعي المفرط للأنظمة، الذي يؤدي إلى انتشار الحروب الأهلية، وأشكالا أخرى من العنف السياسي المباشر على مدى عقود، و يؤثر على انتشار انتهاكات حقوق الإنسان والديمقراطية.

وبالإضافة إلى كل هذه العوامل نجد غياب الأمن الصحي الذي بات مهدد ا بانتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة في ظل ضعف المنظومات الصحية في الكثير من دول الجنوب، أضف إلى ذلك العوامل البيئية كالجفاف والتصحر وندرة المياه والتغير المناخي، فهي كلها عوامل اجتمعت لتجعل الهجرة ضرورة وليست خيارا.

التعاون لمواجهة تحديات الهجرة واللجوء

إن مبدأ التعاون الدولي والمفاهيم المتعلقة به، مثل تقاسم المسؤولية والتضامن الدولي، هي أجزاء مهمة من نظام اللاجئين الدولي :ديباجة اتفاقية 1951 نفسها تقر بوجوب التعاون بين الدول ومعالجة تحديات اللاجئين بشكل جماعي لتحقيق الحلول .ويعد هذا التعاون القائم بين الدول، بل وأيضا بين الشركاء المعنيين الآخرين بما في ذلك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالأمر- أمرا حيوياً بشكل خاص من أجل التصدي للحركات المختلطة بطريقة فعالة ومتماسكة. ولأن الحركات المختلطة تؤثر بانتظام على العديد من البلدان التي تقع على طول مسار هجرة معين فعادة لا يمكن معالجتها من جانب أي دولة بمفردها. علاوة على ذلك، ونظرا

للسمات المختلفة للأفراد المعنيين، فقد لا تتناسب الاستجابات المحددة مع سلطات أو خبرة المفوضية أو أي منظمة أخر ى.

- **التعاون على المستوى الوطني**

يوفر التعاون بين الشركاء على المستوى الوطني أسس الاستجابة الفعالة والشاملة والمراعية لمتطلبات الحماية للتحركات المختلطة في دولة معينة. وعادة ما يشمل الشركاء المنفذون الأساسيون السلطات الحكومية المحلية والوطنية والمكاتب المحلية للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالأمر، والدعم المقدم من قبل الدول وغيرهم من أصحاب المصلحة من داخل المنطقة وخارجها، حسب الاقتضاء. يمكن أن يهدف التعاون إلى تنمية القدرات في بلد معين لتحسين الاستجابة للحركات المختلطة بشكل عام، أو فيما يتعلق بعنصر أو مرحلة معينة من الاستجابة، مثل ترتيبات الاستقبال والمعالجة.

مثال - السودان: الاستراتيجية المشتركة بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة لمعالجة الإتجار بالبشر وتهريب الأشخاص والخطف في السودان. في عام ،2013 أيدت حكومة السودان الاستراتيجية المشتركة بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة لمعالجة الإتجار بالبشر وتهريب الأشخاص والخطف في السودان. تهدف الاستراتيجية المشتركة إلى تقديم الدعم لحكومة السودان لضمان الدخول الآمن لطالبي اللجوء إلى أراضيها، وإقامتهم الآمنة في مخيمات اللاجئين في شرق السودان، وحماية وتأهيل ضحايا الإتجار الذين تم تحديدهم في جميع أنحاء السودان،

في أوائل عام ،2015 نِقحت الاستراتيجية المشتركة 2013-2014 لإشراك ثلاث شركاء جدد ، وإدراج استجابة مكافحة الإتجار في استراتيجية أوسع بشأن الهجرة المختلطة والتحرك من السودان. أيدت حكومة السودان في يونيو ،2015 جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكذلك جهود المنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واستراتيجية اليونيسيف للتصدي للإتجار بالأشخاص وعمليات الاختطاف وتهريب الأشخاص في السودان - للفترة 2017-2015والتي ركزت على تعزيز بدائل للحركات المتجهة إلى داخل السودان[1].

- **التعاون على المستوى الإقليمي:**

يعتمد تطوير استجابات إقليمية فعالة للحركات المختلطة على التعاون الإقليمي القائم على مبدأ تقاسم المسؤولية الدولية. ويمكن تطوير التعاون الإقليمي من خلال منتديات متعددة الأطراف، تهدف للحوار وتبادل المعلومات ووضع السياسات، فضلاً عن ترتيبات تقاسم المسؤولية. ينبغي أن يكون التعاون الإقليمي مكملاً للجهود الوطنية والدولية وألا يستهدف تقديم بديل لهذه الجهود لمعالجة التحركات المختلطة وحماية اللاجئين،

[1]- المرجع السابق ، ص ص 16-17

وتقديم حلول دائمة لهم، ولغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية. وتشمل السياسات والاستراتيجيات الإقليمية الفعالة التوافق السياسي المتفاوض عليه بين البلدان المعنية ووضع خطة عمل واضحة المعالم ومنسقة.

مع تزايد عدد الأشخاص الذين يتنقلون بطريقة غير منتظمة أو خطيرة في التدفقات المختلطة، يجري إنشاء منتديات جديدة على المستوى الإقليمي لجمع أصحاب المصلحة الرئيسيين معا والتشارك في البحث عن حلول. يمكن للمراكز الإقليمية المعنية بالهجرة المختلطة (على سبيل المثال، فرق عمل الهجرة المختلطة) أن تدعم الوكالات والمؤسسات والمنتديات الوطنية المعنية بتعزيز إدارة استجابات الحماية والمساعدة للأشخاص الذين يعيشون في مراكز تدفقات الهجرة المختلطة. وقد تشمل الأهداف الرئيسية لهذه المراكز تعزيز الشراكات والتعاون وتحسين جمع البيانات وتحليلها وتقديم الدعم لتطوير السياسات والحوار.

وتعمل **أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية**)RMMS(، بوصفها وكالة مستقلة، ومحفزا لتحفيز التفكير المستقبلي وتطوير السياسات في القطاع الذي يتعامل مع الهجرة المختلطة. و يتمثل محورها وتركيزها الشاملين في تحقيق أهداف حقوق الإنسان والحماية والمساعدة. [2]

العمليات والحوارات التشاورية الإقليمية

أصبحت الهجرة والنزوح من بين القضايا ذات الأولوية في المجتمع الدولي على امتداد العقد الماضي. تعتبر الإدارة العالمية للهجرة نظاما معقدا متكون من الأنظمة والقوانين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل على المستويات الدولية أو الإقليمية أو الإقليمية الفرعية أو ما بين الإقليمية، والتي تشمل مجموعة واسعة من الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية. يوجد هناك نقص في الإدارة العالمية المتماسكة في هذا المجال، الأمر الذي يثير الحاجة إلى منتديات استشارية متعددة تجمع أصحاب المصلحة لبناء الثقة وتوافق الآراء وتقارب المواقف.23

تضطلع العمليات التشاورية الإقليمية بدور مفيد، خاصة في تيسير الحوار بين الشركاء الرئيسيين على المستوى الإقليمي. و على الرغم من أن هذه المنتديات غير ملزمة وغير رسمية بطبيعتها، إلا أنها تعد من بين الهيئات المهمة لتبادل المعلومات ومعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتحديد الأولويات وتطوير استجابات منسقة. تضع العمليات الاستشارية الإقليمية الأساس لتطوير سياسات واستراتيجيات مشتركة عن طريق استكمال المناهج الثنائية، وتيسير التعاون والتبادل المفتوح بشأن القضايا الحساسة التي تؤدي إلى نتائج ملموسة .وهي عادة ما تكون بقيادة الدولة ولكنها غالبا ما تشمل منظمات دولية)لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة(كأعضاء أو مراقبين أو رؤساء. 23

عملية كرتاخينا + 30 والإعلان وخطة عمل البرازيل

[2]- المرجع السابق ، ص ص21-22.

اجتمع ممثلو حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في 3 - 2 ديسمبر 2014 في برازيليا، في البرازيل، احتفالاً بالذكرى الثلاثين لإعلان كرتاخينا بشأن اللاجئين لعام .1984 و في نهاية الاجتماع الوزاري، الذي نظمته حكومة البرازيل، اعتمد 28 بلد وثلاثة أقاليم في أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى منطقة البحر الكاريبي، بالإجماع، إعلان وخطة عمل برازيليا، واتفقوا على العمل معا للحفاظ على أعلى معايير الحماية على الصعيدين الدولي والاقليمي، وحلول تنفيذ مبتكرة للاجئين والمشردين، وعلى إنهاء الأوضاع الصعبة التي يواجهها الأشخاص غير الحاملين للجنسية في المنطقة. واعُتمدت سلسلة من الاستنتاجات والتوصيات في سياق هذه المشاورات، وتم ادرجها في إعلان وخطة عمل البرازيل.24

دعم قمة فاليتا

وكاستجابة لارتفاع عدد الوفيات في البحر الأبيض المتوسط عقدت قمة فاليتا حول الهجرة في فاليتا، مالطا11-12 نوفمبر 2015 . تهدف القمة إلى تعزيز التعاون في مجال الهجرة المختلطة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي. وكان من بين الذين حضروا ثمانية وعشرون دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، و 35 دولة أفريقية، وممثلون عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة .في الفترة التي سبقت القمة، نسق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موقفا مشتركًا للأمم المتحدة، والذي شمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحضرت المفوضيةأيضا القمة بصفتها الفردية، وكانت واحدة من بين وكالات الأمم المتحدة القليلة المدعوة للحضور .كما ألقى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين كلمة بشأن الحاجة إلى تكثيف التعاون الإقليمي، فضلًا عن تقاسم المسؤولية الدولية لمعالجة الهجرة المختلطة وتعزيز حماية اللاجئين.28

أصدرت القمة إعلانًا سياسيا مشتركًا وخطة عمل فاليتا . خصصت عملية الرباط وعملية الخرطوم وعملية الحوار المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول الهجرة والتنقل، لمراقبة تنفيذ الأولويات المتفق عليها في خطة عمل فاليتا من قبل الدول المشاركة. كما أطِلق الصندوق الائتماني لحالات الطوارئ في الاتحاد الأوروبي ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية والنازحين في أفريقيا (EUTFA(في القمة، وتلقت تبرعات بمبلغ 1.8 مليار يورو لتمويل تنفيذ خطة عمل فاليتا وصناديق الاتحاد الأوروبي الحالية المكملة للتنمية.

الجهات الفاعلة

•مؤسسات الاتحاد الأوروبي: مجلس الاتحاد الأوروبي، المفوضية، البرلمان، دائرة العمل الخارجي الأوروبي، مكتب دعم اللجوء الأوروبي، والوكالة الأوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية)فرونتيكس

•)المنظمات الدولية: المنظمة الدولية للهجرة، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وأمانة الأمم المتحدة

•المنظمات الإقليمية: جامعة الدول العربية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومكتب الشرطة الأوروبي)يوروبول(، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية)الإنتربول

•)دول الاتحاد الأوروبي

•دول غرب أفريقيا

•دول شمال أفريقيا

•دول شرق أفريقيا

•منظمات المراقبة الدولية الأخرى 29

- **التعاون على المستوى العالمي**

يقدم التعاون على المستوى العالمي فرصة لجمع العديد من الجهات الفاعلة المختلفة، بما في ذلك على المستويين الوطني والإقليمي، لوضع استجابة شاملة ومنسقة للتحركات المختلطة. ومن شأن ذلك أن يشمل تطوير مبادئ أو أسس توجيهية مشتركة، أو تبادل الخبرات والتحديات المختلفة التي تواجه مختلف البلدان والمناطق. قد يكون من الضروري، في الظروف الملائمة، تقاسم المسؤولية الدولية بين الدول على المستوى الدولي لمعالجة حالات محددة للحركة المختلطة التي تؤثر على منطقة معينة كجزء من نهج شامل. 32

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر ،2016 إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين. جددت الدول التأكيد على التزاماتها بحماية حقوق الإنسان لجميع اللاجئين والمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، وتعهدت بدعم البلدان المتأثرة بالحركات الكبيرة، ووافقت على آليات متابعة ملموسة، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة وتوجيهات طوعية بشأن معاملة المهاجرين في حالات الضعف، وبدء المفاوضات الحكومية الدولية التي أدت إلى اعتماد ميثاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والشرعية في عام .2018 يعد إعلان نيويورك مثالاً للتعاون الدولي الفعال بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

مما لا شك فيه أن ظاهرة الهجرة بما فيها غير الشرعية ستتخذ أبعادا آخرى أكثر مأساوية مستقبلا،حيث ستزداد موجات الهجرة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في دول الجنوب نتيجة فشل الأنظمة السياسية في تبنيها لإستراتيجيات ورؤى فعالة تنتشل مواطنيها من الظروف الصعبة التي أوجدتها الجائحة،وهذا مؤشر سلبي يعني أن حلحلة معضلة الهجرة مستقبلا سيكون صعب إن لم نقل مستحيلا.

غير أن تعاون دول الجنوب مع الشمال قد يبقى الحل الأمثل للتخفيف من أزمة الهجرة واللجوء ، نظرا لمعاناتهم المزدوجة كدول عبور ودول اقامة ،عبر تعزيز آليات مكافحة شبكات تهريب المهاجرين بجهود أمنية مشتركة بين الدول المعنية.